



Munich Personal RePEc Archive

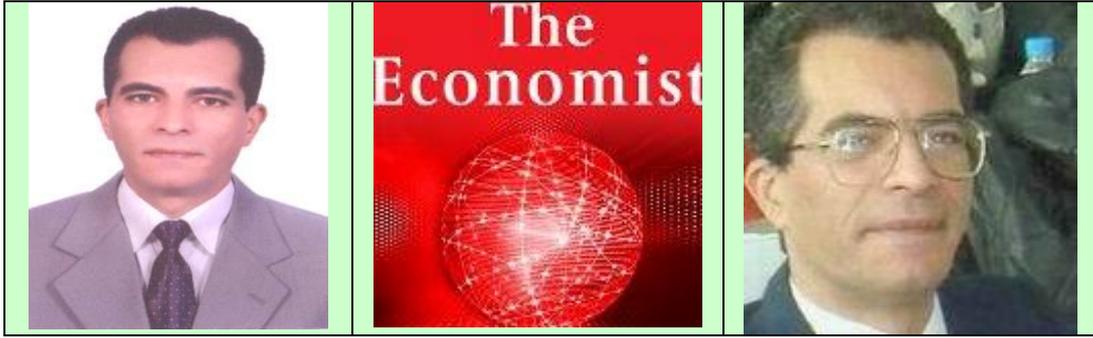
The Economic Impacts for the Labor Emigration in Egypt

Mahmoud, Soad Sayed and Shehata, Emad Abd Elmessih

Agricultural Research Center - Agricultural Economic Research
Institute

April 2009

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/43418/>
MPRA Paper No. 43418, posted 26 Dec 2012 15:59 UTC



emadstat@hotmail.com

- موقع الباحث فى شركة برنامج **Stata** للإقتصاد القياسى - جامعة تكساس - الولايات المتحدة:

Stata Corporation – College Station – Texas – USA

<http://www.stata.com/links/resources-for-adding-features>

<http://www.stata.com/websee.cgi?r=2&s=bds&o=w&j=a&k=Emad+Abd+Elmessih+Shehata>

- موقع الباحث فى كلية بوسطن - قسم الإقتصاد - الولايات المتحدة:

Boston College – Department of Economics – USA

<http://ideas.repec.org/f/psh494.html>

- موقع الباحث فى جامعة أوربيرو - السويد:

Swedish Business School – Orebro University – Sweden

<http://econpapers.repec.org/RAS/psh494.htm>

- موقع الباحث فى منظمة العلوم الإجتماعية - روسيا:

Russian Social Sciences Association – Russia

<http://socionet.ru/publication.xml?h=repec:per:pers:psh494&type=person>

- موقع الباحث فى منظمة **Q-Sensei** العلمية - ألمانيا:

Q-Sensei Corporation – Germany

<http://lambda.qsensei.com/search?q.0.tx=Emad+Abd+Elmessih+Shehata>

د. سعاد سيد محمود، د. عماد عبد المسيح شحاتة

الآثار الإقتصادية للهجرة الخارجية للعمالة فى مصر:

مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع،

عدد ٤٩٤، أبريل، ٢٠٠٩ : ٥٠٥-٥٣٧.

The Economic Impacts for the Labor Emigration in Egypt:
*Journal of contemporary Egypt, the Egyptian Society of Political
Economy, Statistics and legislation, No.494, April, 2009; 505-537 .*

الآثار الاقتصادية للهجرة الخارجية للعمالة فى مصر

د. عماد عبد المسيح شحاتة

باحث أول

مركز البحوث الزراعية - معهد بحوث الاقتصاد الزراعى

د. سعاد سيد محمود

باحث أول

مقدمه:

تعتبر هجرة العمالة المصرية إلى الخارج أحد التغيرات التى طرأت على هيكل بنيان الإقتصاد المصرى خلال النصف الثانى من القرن العشرين، والتى أدت إلى تغيرات وإختلالات هيكلية فى توازن سوق العمل فى مصر، ولقد تركزت هجرة العمالة المصرية بصفة رئيسية فى سوق العمل الخليجى بالدول النفطية فى غضون الثورة النفطية الهائلة التى شهدتها المنطقة منذ السبعينيات، بالإضافة إلى الهجرة لبعض الدول العربية والأوربية الأخرى بهدف الهجرة المؤقتة، والأخرى إلى أمريكا وكندا وأستراليا بهدف الهجرة الدائمة. ونظراً للتغيرات الهيكلية التى أعقبت سياسات الإصلاح الإقتصادى، وما صاحب ذلك من تقليص دور القطاع العام والإتجاه نحو التخصيص، وبالتالي إنخفاض معدلات التوظيف الحكومى، فضلاً عن عدم توافق الكفاءات والمهارات المعروضة وطبيعة فرص التشغيل المطلوبة فى سوق العمل المحلى، وبالتالي تقاوم مشكلة البطالة، الأمر الذى دفع بالكثير إلى محاولة الهجرة للخارج سواء هجرة مؤقتة بعقود عمل وبصفة خاصة فى دول الخليج العربى، أو السعى وراء الحصول على هجرة دائمة، ولا شك أن تلك الأمور قد أثرت سلبياً على توازن هيكل سوق العمل. ويمكن القول أن التوازن بين العرض والطلب على العمالة يعتبر أحد أركان إستراتيجية الدولة، وعنصراً هاماً تركز عليه الخطط الإقتصادية، فالتغلب على مشكلة البطالة يعتبر التحدى الأساسى والمؤشر الحقيقى الفعال لنجاح سياسات الإصلاح الإقتصادى فى مصر، من خلال توفير فرص عمل منتجة حقيقية فى كافة المجالات الإقتصادية المختلفة.

ولما كانت مصر من الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة، وتتسم بوجود فائض فى قوة العمل يصعب تصريفه فى السوق المحلى، ولاسيما فى ظل محدودية الموارد الإنتاجية، فإن الدولة شجعت ظاهرة الهجرة الخارجية على إعتبارها مخرجاً يمكن به التغلب على مشكلة البطالة من ناحية، وجذب النقد الأجنبى اللازم لتمويل برامج التنمية من خلال تحويلات المصريين العاملين بالخارج من ناحية أخرى. ولكن نتيجة لحدوث إنفاض طلب دول الخليج على العمالة المصرية، خاصة وأن تلك المنطقة تتركز فيها معظم العمالة المصرية المهاجرة، فإنه من المؤكد أن تلقى تلك الآثار بظلالها وتداعياتها على سوق العمل المصرى خلال الفترة القادمة.

مشكلة الدراسة:

لا شك أن هجرة العمالة المصرية للخارج أمراً من شأنه أن يحدث تغيرات وإختلالات هيكلية فى سوق العمل المحلى فى مصر، ولذلك تكمن مشكلة الدراسة فى طبيعة الآثار الإقتصادية المترتبة على هجرة العمالة المصرية للخارج، والتغيرات التى طرأت على تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

الهدف من الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على الآثار الإقتصادية للهجرة الخارجية وتطور أهم المتغيرات المؤثرة على هيكل الهجرة الخارجية للعمالة المصرية، وأيضاً تطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

الطريقة البحثية:

تحقيقاً لأهداف الدراسة، فقد تم الإعتماد على الطريقة الإستقرائية في التحليل الإقتصادى من الناحيتين الوصفية والكمية، حيث تم إستخدام أساليب الإنحدار البسيطة ممثلة في معادلات الإتجاه الزمنى العام، كما تم إستخدام أساليب إنحدار المعادلات الآتية، عند تقدير نموذج الهجرة المصرية الخارجية بأسلوب المربعات الصغرى على ثلاث مراحل "Three Stages Least Squares" (3SLS).

وتم الأخذ بعين الإعتبار الكشف عن المشاكل القياسية التي تواجه تقدير دوال الإنحدار متمثلة في الكشف عن مشكلة الإرتباط الذاتى "Autocorrelation" بإستخدام إختبار "Box-Pierce-Ljung" "test"^(١٢) الذى يتبع إختبار مربع كاي بدرجات حريه $(\chi_1^2 = 3.84)$ ، ومشكلة عدم التجانس "Heteroscedasticity" بإستخدام إختبار "Engel test"^(١٣)، بدرجات حريه $(\chi_1^2 = 3.84)$ ، ومشكلة عدم التوزيع الطبيعى لحد الخطأ العشوائى "Non-Normality" بإختبار "Jarque-Bera test"^(١٤) بدرجات حريه $(\chi_2^2 = 5.99)$.

هذا وقد تم معالجة تلك المشاكل عند وجودها، بإستخدام طريقة "Newey-West"^(١٦)، وذلك وفقاً لأسلوب إنحدار طريقة العزوم العامة "Generalized Method of Moments" (GMM). كما تم علاج مشكلة الإزدواج الخطى "Multicollinearity" بأسلوب الإنحدار الطرفى العادى "Ordinary Ridge Regression"، الذى يتسم بمعالجة الإزدواج الخطى دون حذف المتغيرات المستقلة التى بها إزدواج خطى، وذلك وفقاً لطريقة "Marquardt Algorithm"^(١٥).

مصادر البيانات:

أمكن الحصول على البيانات اللازمة للدراسة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الإقتصادية بالبنك الأهلى المصرى، ووزارة التنمية الإقتصادية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦). ولقد راعت الدراسة تعديل جميع المتغيرات السعريه والقيمية بالرقم القياسى العام لسعر المستهلك بإعتبار سنة الأساس (١٩٩٩=١٠٠)، وذلك للتخلص من الآثار التضخمية فى الأسعار.

الإطار التحليلى لنموذج الدراسة:

للتعرف على الآثار الإقتصادية لهجرة العمالة المصرية للخارج، أمكن للدراسة بناء نموذج قياسى للهجرة المصرية فى الخارج، فى إطار نموذج أنى بإستخدام أسلوب المربعات الصغرى على ثلاث مراحل "Three Stages Least Squares" (3SLS).

ويتناول هذا النموذج بعض العوامل التى من المفترض أن يكون لها تأثير على كل من: هجرة العمالة المصرية للخارج، تحويلات العاملين المصريين بالخارج، الطلب المحلى على العماله المصرية، أجر العامل فى مصر، إجمالى الناتج المحلى، والإستثمارات القومية.

توصيف نموذج الهجرة المصرية فى الخارج:

يتكون نموذج الهجرة من ست معادلات سلوكية "Behavioral Equations"، تشمل متغيرات داخلية وخارجية، ومعادلتين تعريفيتين كالتالى:

٨ - متغيرات داخلية "Endogenous Variables - 8":

(Mig_t, Tr_t, Ld_t, W_t, GDP_t, Inv_t, Lpd_t, GNP_t)

٦ - متغيرات خارجية "Exogenous Variables - 6":

(Un_t, IR_t, ER_t, Con_t, Inf_t, U_t)

٢ - معادلة تعريفية "Identity Equations - 2": (GNP_t, GDP_t)

المعادلات الهيكلية لنموذج الهجرة المصرية فى الخارج:

$$\text{Emigration: Mig}_t = \beta_{10} + \beta_{11} \text{Tr}_t + \beta_{12} \text{Un}_t - \beta_{13} \text{Ld}_t - \beta_{14} \text{W}_t$$

$$\text{Remittances: Tr}_t = \beta_{20} + \beta_{21} \text{Mig}_t + \beta_{22} \text{GDP}_t + \beta_{23} \text{Inv}_t + \beta_{24} \text{IR}_t - \beta_{25} \text{ER}_t$$

$$\text{Labor Demand: Ld}_t = \beta_{30} + \beta_{31} \text{Mig}_t + \beta_{32} \text{Con}_t - \beta_{33} \text{W}_t \pm \beta_{34} \text{Inv}_t$$

$$\text{Labor Wage: W}_t = \beta_{40} + \beta_{41} \text{Mig}_t + \beta_{42} \text{Lpd}_t + \beta_{43} \text{Inv}_t + \beta_{44} \text{Inf}_t - \beta_{45} \text{U}_t$$

$$\text{GDP: GDP}_t = \beta_{50} + \beta_{51} \text{Ld}_t + \beta_{52} \text{Inv}_t$$

$$\text{Investment: Inv}_t = \beta_{60} + \beta_{61} \text{GNP}_t - \beta_{62} \text{IR}_t$$

$$\text{Identity: } \begin{cases} \text{GNP}_t = \text{Inv}_t + \text{Con}_t + \text{Gov}_t \\ \text{GDP}_t = \text{Inv}_t + \text{Con}_t \end{cases}$$

حيث:

(ألف مهاجر)	Emigrants = Mg	-
(مليون عامل)	Labor Demand = Ld	-
(مليون عاطل)	Unemployment = Un	-
(مليار جنيه)	Workers' Remittances = Tr	-
(مليار جنيه)	Gross National Product = GNP	-
(مليار جنيه)	Gross Domestic Product = GDP	-
(مليار جنيه)	National Investment = Inv	-
(مليار جنيه)	National Consumption = Con	-
(ألف جنيه)	Labor Wage = W	-
(ألف جنيه)	Labor Productivity = Lpd	-
(%)	Unemployment Rate = Un	-
(%)	Inflation Rate = Inf	-
(%)	Interest Rate = IR	-
(جنيه / دولار)	Exchange Rate = ER	-

المنطق الإقتصادي لطبيعة العلاقات الآتية في نموذج الهجرة المصرية في الخارج:

يمكن تفسير تأثير المتغيرات الخارجية على المتغير الداخلي بكل معادلة كالتالي:

- ١- دالة الهجرة الخارجية: تؤدي زيادة كل من: تحويلات المصريين العاملين بالخارج وعدد المتعطلين إلى زيادة الهجرة الخارجية، بينما يؤدي زيادة الطلب المحلي على العمالة المصرية وأجر العامل إلى انخفاض حجم الهجرة الخارجية.
- ٢- دالة تحويلات المصريين العاملين بالخارج: تؤدي زيادة كل من: الهجرة الخارجية وإجمالي الناتج المحلي والإستثمارات القومية وسعر الفائدة إلى زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج، بينما تؤدي زيادة سعر الصرف لانخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج.
- ٣- دالة الطلب على العمالة: تؤدي زيادة كل من: الهجرة الخارجية والإستهلاك القومي إلى زيادة الطلب على العمالة، بينما يؤدي زيادة أجر العامل إلى انخفاض الطلب على العمالة، كما يمكن أن تؤدي زيادة الإستثمارات القومية إلى زيادة أو انخفاض الطلب على العمالة في حالة وجود علاقة إحصائية أو تكاملية بينهما على الترتيب.
- ٤- دالة أجر العامل: تؤدي زيادة كل من: الهجرة الخارجية وإنتاجية العامل والإستثمارات القومية ومعدل التضخم إلى زيادة أجر العامل، بينما يؤدي زيادة معدل البطالة إلى انخفاض أجر العامل.
- ٥- دالة إجمالي الناتج المحلي: تؤدي زيادة كل من: الطلب على العمالة والإستثمارات القومية إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي.
- ٦- دالة الإستثمار: تؤدي زيادة إجمالي الناتج القومي إلى زيادة الإستثمارات، في حين يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى انخفاض الإستثمارات.

تطور متغيرات نموذج الهجرة المصرية في الخارج:

توضح الدراسة في هذا الجزء تطور بعض المتغيرات القومية الواردة بنموذج الهجرة الخارجية للمصريين العاملين بالخارج خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦)، وذلك على النحو التالي:

(١) تطور الهجرة الدائمة:

بلغ حجم الهجرة الدائمة أدناه عام ٢٠٠٣ بنحو ٣١٠ مهاجر، بينما وصل أقصاه عام ١٩٩٥ بنحو ١٨٤٨ مهاجر كما هو موضح بجدول (١) بالملحق. وتشير معادلة الإتجاه العام رقم (١) الواردة بجدول (١)، أن الهجرة الدائمة من مصر أخذت إتجاهاً عاماً متناقصاً معنوياً إحصائياً بلغ نحو ٤٩,٣ مهاجر، وبنسبة تناقص سنوية بلغت نحو ٥,٩٤% من متوسط الهجرة المصرية الدائمة والبالغه نحو ٨٢٩,٨ مهاجر.

(٢) تطور الهجرة المؤقتة:

بلغت الهجرة المؤقتة أدناها عام ١٩٩٢ بنحو ١٣٥٨ ألف مهاجر، بينما وصلت أقصاها عام ٢٠٠٦ بنحو ٢٠٢١ ألف مهاجر. وتشير معادلة الإتجاه العام رقم (٢) الواردة بجدول (١)، أن الهجرة المؤقتة من مصر أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً معنوياً إحصائياً بلغ نحو ٣٢,٠٦ ألف مهاجر، وبنسبة زيادة

جدول (١): معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور بعض متغيرات نموذج الهجرة المصرية في الخارج خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦).

المتغير التابع	م	الحد الثابت	معامل الإنحدار	معامل التحديد R^2	المتوسط الحسابي	معدل التغير السنوي %
هجرة دائمة مهاجر	1	1273.56 (7.8)**	-49.3 (-3.11)**	0.39	829.82	-5.94
هجرة مؤقتة ألف مهاجر	2	1438.92 (18.9)**	32.06 (4.34)**	0.56	1727.47	1.86
إجمالي المهاجرين ألف مهاجر	3	1440.18 (19.0)**	32.01 (4.34)**	0.56	1728.31	1.85
تحويلات العاملين بالخارج -مليار جنية	4	10.38 (5.6)**	0.54 (2.97)**	0.37	15.21	3.55
الناتج المحلي الإجمالي مليار جنية	5	149.38 (11.7)**	18.52 (14.88)**	0.94	316.05	5.86
الإستثمارات القومية مليار جنية	6	44.07 (7.2)**	2.71 (4.54)**	0.58	68.44	3.96
الإستهلاك القومي مليار جنية	7	124.75 (13.1)**	16.46 (17.65)**	0.95	272.88	6.03
سعر الفائدة %	8	12.31 (158.2)**	-0.19 (-24.40)**	0.98	10.63	-1.79
سعر صرف جنيه / دولار	9	2.45 (7.7)**	0.20 (6.30)**	0.73	4.21	4.64

حيث:

- الأرقام بين قوسين وأسفل معاملات الإنحدار تشير إلى قيم (t) المحسوبة.

- (***) تشير إلى المعنوية عند مستوى ٠,٠١.

المصدر: جمعت وحسبت من جدول (١٨).

سنوية بلغت نحو ١,٨٦% من متوسط الهجرة المصرية المؤقتة والبالغة نحو ١٧٢٧,٥ ألف مهاجر. وقد أشارت بيانات الهجرة الخارجية في جمهورية مصر العربية التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فيما يتعلق بهيكل توزيع الهجرة المؤقتة للمصريين العاملين بالخارج والمرافقين لهم عام ٢٠٠٦، أن الدول العربية تستحوذ على نحو ٩٥,٤١% من إجمالي الهجرة المؤقتة للمصريين بالخارج، يليها كل من الدول الأوروبية، أستراليا، الدول الأفريقية، الدول الآسيوية، ودول الأمريكتين بنحو ٣,٧٨%، ٥٩,٠٥%، ٠,١٢%، ٠,٠٦%، ٠,٠٤% على الترتيب من إجمالي حجم الهجرة المؤقتة البالغة نحو ٢٠٢١ ألف مهاجر عام ٢٠٠٦، حيث يمثل منهم العاملون بالخارج نحو ٣٨,٨٤%، بينما يمثل المرافقون لهم نحو ٦١,١٦%.

كما تبين أيضاً فيما يتعلق بهيكل توزيع الهجرة المؤقتة للمصريين العاملين بالخارج حسب النوع عام ٢٠٠٦، أن نحو ٩٥,٢٦%، ٩٩,٥٠% من المهاجرين المصريين الذكور والإناث يعملون في الدول العربية والبالغ عددهم نحو ٧٢١,٧، ٢٧,١ ألف مهاجر على الترتيب، وذلك من جملة المهاجرين المصريين للدول العربية والبالغين نحو ٧٤٨,٨ ألف مهاجر وهي أعلى نسبة. كما تبين أن نحو ٩٦,٥٣% من جملة الهجرة المؤقتة للمصريين كانت من نصيب الذكور بينما مثلت نسبة هجرة الإناث نحو ٣,٤٧%.

(٣) تطور إجمالي الهجرة:

بلغ إجمالي حجم الهجرة أدناه عام ١٩٩٢ بنحو ١٣٥٩,٢ ألف مهاجر، بينما وصل أقصاه عام ٢٠٠٦ بنحو ٢٠٢١,٤ ألف مهاجر. وتشير معادلة الاتجاه العام رقم (٣) الواردة بجدول (١)، أن إجمالي الهجرة من مصر أخذ اتجاهًا عامًا متزايداً معنوياً إحصائياً بلغ نحو ٣٢,٠١ ألف مهاجر، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو ١,٨٥% من متوسط إجمالي الهجرة المصرية والبالغة ١٧٢٨,٣ ألف مهاجر.

(٤) تطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج:

تعتبر تحويلات المصريين العاملين بالخارج من أهم المواضيع التي ترتبط بهجرة العمالة للخارج، ما تعتبر من مصادر إيرادات جذب العملات الأجنبية، خاصة وأن مصر كدولة نامية تصدر عمالة للخارج تعاني من نقص في رؤوس الأموال المحلية، مما يشكل عقبة أساسية أمام دفع عجلة التنمية الاقتصادية، نظراً لأن التحويلات المالية الخارجية لا تدعم ندرة إيرادات النقد الأجنبي فحسب، بل توفر مصدراً هاماً للإيرادات الإضافية وتكوين رأس المال.

وتمثل التحويلات القادمة من العمالة المهاجرة أهمية كبيرة في جذب العملة الأجنبية، وغالبا ما يتم إرسال جميع التحويلات بصفة فردية ويطلق عليها التحويلات الفردية. بينما يرسل جزء بسيط عن طريق مجموعات العاملين من خلال الجمعيات المنضمين لها ويطلق عليها التحويلات الجماعية، كما يمكن أيضاً إرسال التحويلات عن طريق البنوك ومكاتب البريد ومكاتب الصرافة وشركات تحويل الأموال ويطلق عليها التحويلات الرسمية. وتجدر الإشارة أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج تأتي في المرتبة الثالثة كمصدر من مصادر النقد الأجنبي بعد عوائد قطاع السياحة وإيرادات قناة السويس.

العوامل المؤثرة على قيمة التحويلات:

- ١- عدد المهاجرين العاملين بالخارج.
- ٢- معدلات الأجور في الدولة المستقبلة للعمالة.
- ٣- الأنشطة الاقتصادية التي يعمل بها المهاجرون في الدول المضيفة.
- ٤- المستوى التعليمي للمهاجر.
- ٥- سعر الصرف.
- ٦- معدل سعر الفائدة بين الدول المستقبلة والمرسلة للمهاجر.
- ٧- عدد السنوات التي يقضيها المهاجر في الخارج.
- ٨- وسائل التحويل.

ويوضح جدول (٢) بالملحق أن متوسط تحويلات المصريين العاملين بالخارج مقيماً بالأسعار الحقيقية قد بلغ نحو ١٥,٢١ مليار جنيه، حيث بلغت التحويلات أداها عام ١٩٩٠ بنحو ٧,٥١ مليار جنيه، بينما بلغت أقصاها عام ٢٠٠٦ بنحو ٢٣,٤٤ مليار جنيه. ويتقدير معادلة الإتجاه العام رقم (٤) الواردة بجدول (١)، تبين أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج قد أخذت إتجاها عاماً متزايداً معنوى إحصائياً بلغ نحو ٠,٥٤ مليار جنيه، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٣,٥٥% من متوسط تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال فترة الدراسة.

تطور قيمة تحويلات المصريين بالخارج:

يوضح جدول (٣) بالملحق أن قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج بالمليون جنيه خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦) كانت على النحو التالي:

- ١- بدأت تحويلات المصريين العاملين بالخارج فى التزايد بدءاً من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٢، ثم تناقصت فى عام ٢٠٠٣، وبدأت فى التزايد مرة أخرى من عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠٠٦.
- ٢- جاءت تحويلات المصريين من الولايات المتحدة فى المرتبة الأولى خلال الفترة المذكورة (٢٠٠٠-٢٠٠٦) بنحو ٣٦,٩%، ٣٢,٤%، ٣٤,٦%، ٣٧,٠%، ٣٧,٤%، ٣٠,١%، ٣٠,٢% من إجمالى قيمة تحويلات المصريين بالخارج، وهى بذلك تساهم بنسبة تفوق قيمة الثلث من تلك التحويلات. ولقد كانت أكبر تحويلات للمصريين العاملين بالخارج من الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت أداها عام ٢٠٠٠ بنحو ٤,٧٢ مليار جنيه تمثل نحو ٣٦,٩٠% من جملة التحويلات والبالغة نحو ١٢,٧٩٥ مليار جنيه، فى وصلت أقصاها عام ٢٠٠٤ بنحو ٩,٣١٦ مليار جنيه بنسبة تمثل نحو ٣٧,٤% من جملة التحويلات.
- ٣- إحتلت تحويلات المصريين من السعودية المرتبة الثانية منذ عام ٢٠٠٠، وحتى عام ٢٠٠٤ بنسبة تمثل نحو ٢٣,٩٦%، ٢١,٠٤%، ٢١,٤١%، ٢١,٣٢%، ١٦,٧٦% من إجمالى تحويلات المصريين بالخارج.
- ٤- إحتلت تحويلات المصريين من الكويت المرتبة الثانية عامى ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ بنسبة تمثل نحو ١٨,٣٣%، ١٨,٤٠% من إجمالى تحويلات المصريين بالخارج.

٥- إحتلت تحويلات المصريين من ليبيا المرتبة الأخيرة خلال الفترة المذكورة.

وتعتبر تحويلات العاملين بالخارج ذات أهمية قصوى بالنسبة للدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة مثل مصر وتتوقف التحويلات علي السياسات الاقتصادية، وسياسات الادخار التي تنتهجها الدول المستقبلية والدول المصدرة للهجرة بالإضافة الى أسعار الصرف وعوامل المخاطرة، وكفاءة قنوات التحويل.

(٥) تطور إجمالي الناتج المحلي:

يوضح جدول (٢) بالملحق، أن متوسط إجمالي الناتج المحلي مقيماً بالأسعار الحقيقية قد بلغ نحو ٣١٦,٠٥ مليار جنيه، حيث بلغ أدناه عام ١٩٩٠ بنحو ١٧٤,٠٨ مليار جنيه، بينما بلغ أقصاه عام ٢٠٠٦ بنحو ٥٢٨,٣٥ مليار جنيه. ويتقدير معادلة الإتجاه العام رقم (٥) الواردة بجدول (١)، تبين أن إجمالي الناتج المحلي قد أخذ إتجاهاً عاماً متزايداً معنوياً إحصائياً بلغ نحو ١٨,٥٢ مليار جنيه، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو ٥,٨٦% من متوسط إجمالي الناتج المحلي.

(٦) تطور الإستثمارات القومية:

يوضح جدول (٢) بالملحق، أن متوسط الإستثمارات القومية مقيماً بالأسعار الحقيقية قد بلغ نحو ٦٨,٤٤ مليار جنيه، حيث بلغت الإستثمارات أدناها عام ١٩٩٢ بنحو ٤٧,٨١ مليار جنيه، بينما بلغت أقصاها عام ٢٠٠٦ بنحو ١٢٠,٤٧ مليار جنيه. ويتقدير معادلة الإتجاه العام رقم (٦) بجدول (١)، تبين أن الإستثمارات قد أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً معنوياً إحصائياً بلغ نحو ٢,٧١ مليار جنيه، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو ٣,٩٦% من متوسط الإستثمارات القومية.

(٧) تطور الإستهلاك القومي:

يوضح جدول (٢) بالملحق، أن متوسط الإستهلاك القومي مقيماً بالأسعار الحقيقية قد بلغ نحو ٢٨٢,٨٨ مليار جنيه، حيث بلغ الإستهلاك أدناه عام ١٩٩٠ بنحو ١٣٥,٧٧ مليار جنيه، بينما بلغ أقصاه عام ٢٠٠٦ بنحو ٤٤٥,٨٧ مليار جنيه. ويتقدير معادلة الإتجاه العام رقم (٧) بجدول (١)، تبين أن الإستهلاك القومي قد أخذ إتجاهاً عاماً متزايداً معنوياً إحصائياً بلغ نحو ١٦,٤٦ مليار جنيه، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو ٦,٠٣% من متوسط الإستهلاك القومي.

(٨) تطور سعر الفائدة:

يوضح جدول (٢) بالملحق، أن متوسط سعر الفائدة قد بلغ نحو ١٠,٦٣%، حيث بلغ أدناه عام ٢٠٠٦ بنحو ٩,٣٣%، بينما بلغ أقصاه عام ١٩٩٠ بنحو ١٢,٢٨%. ويتقدير معادلة الإتجاه العام رقم (٨) بجدول (١)، تبين أن سعر الفائدة قد أخذ إتجاهاً عاماً متناقصاً معنوياً إحصائياً بلغ نحو ٠,١٩%، وبنسبة تناقص سنوية بلغت نحو ١,٧٩% من متوسط سعر الفائدة.

(٩) تطور سعر الصرف:

يوضح جدول (٢) بالملحق، أن متوسط سعر الصرف قد بلغ نحو ٤,٢١ جنيه / دولار، حيث بلغ أدناه عام ١٩٩٠ بنحو ٣,٢٨ جنيه / دولار، بينما بلغ أقصاه عام ٢٠٠٣ بنحو ٦,١٩ جنيه / دولار. ويتقدير معادلة الإتجاه العام رقم (٩) الواردة بجدول (١)، تبين أن سعر الصرف قد أخذ إتجاهاً عاماً متزايداً معنوياً إحصائياً بلغ نحو ٠,٢٠ جنيه / دولار، وبنسبة زيادة سنوية بلغت نحو ٤,٦٤% من متوسط سعر

الصرف خلال فترة الدراسة.

نتائج تقدير نموذج الهجرة المصرية في الخارج:

يوضح جدول (٢) معايير جودة التوفيق لنموذج الهجرة المصرية في الخارج، متمثلة في معامل التحديد (R^2)، معامل التحديد المعدل (\bar{R}^2)، واختبار (F-test) لمعادلات النموذج، حيث تبين معنوية جميع معادلات نموذج الهجرة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١.

ولقد تم استخدام إختبارات مضاعف لاجرانج "Lagrange Multiplier Tests" للكشف عن المشاكل القياسية بمعادلات النموذج، وتوضح إختبارات (LM-Tests)، وجود مشكلة إرتباط ذاتي في دالة إجمالى الناتج المحلى ودالة الإستثمار، ووجود مشكلة عدم تجانس في دالة إجمالى الناتج المحلى، بينما لم يتبين وجود مشكلة عدم التوزيع الطبيعي لحد الخطأ العشوائى في معادلات النموذج. ولعلاج مشكلتي الإرتباط الذاتى وعدم التجانس، تم استخدام طريقة "Newey-West"، بإسلوب إنحدار طريقة العزوم العامة "Generalized Method of Moments" (GMM).

ويوضح جدول (٣) نتائج تقدير نموذج الهجرة المصرية في الخارج كالتالى:

(١) دالة الهجرة الخارجية:

توضح مؤشرات دالة الهجرة الخارجية الواردة بجدول (٢) أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج، عدد المتعطلين، الطلب على العمالة، وأجر العامل في مصر يشرحوا نحو ٨٨% من التغيرات الحادثة في هجرة المصريين للخارج، وذلك وفقاً لمعيار معامل التحديد، بينما ترجع باقى التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة. ولقد تبين معنوية تلك الدالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ وذلك وفقاً لقيمة اختبار (F).

وتوضح النتائج الواردة بجدول (٣) أن زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمليار جنيه وزيادة عدد المتعطلين بمليون عاطل، تؤدي إلى زيادة حجم الهجرة الخارجية بنحو ١٢,٧٧، ٥٥,٣٤ ألف مهاجر، ولقد بلغت مرونة هذان المتغيران نحو ٠,١١، ٠,٠٥ على الترتيب، مما يعنى أن زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج وزيادة عدد المتعطلين بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة حجم الهجرة بنسبة ٠,١١%، ٠,٠٥% على الترتيب، وذلك مع ثبات باقى العوامل الأخرى عند مستوى معين.

بينما تبين أن زيادة الطلب المحلى على العمال بمليون عامل وزيادة الأجر السنوى للعامل بألف جنيه، تؤدي إلى إنخفاض الهجرة الخارجية بنحو ٩٢,٤٩، ٧٤,٩٠ ألف مهاجر، وقد بلغت مرونة هذان المتغيران نحو -٠,٨٩، -٠,٢٦ على الترتيب. مما يوضح أن زيادة الطلب على العمالة المصرية بالداخل، وزيادة متوسط الأجر السنوى للعامل بنسبة ١% يؤدي إلى إنخفاض الهجرة للخارج بنسبة ٠,٨٩%، ٠,٢٦% لكل منهما على الترتيب، وذلك مع ثبات باقى العوامل الأخرى عند مستوى معين.

وجدير بالذكر أن تطبيق سياسة مالية توسعية بإستخدام الإنفاق الحكومى والضرائب وسياسة نقدية توسعية بإستخدام العرض الإسمى للنقود قد تستخدم كوسيلة فعالة لكبح جماح حدة البطالة الهيكلية

جدول (٢): معايير جودة التوفيق واختبارات نموذج الهجرة الخارجية في مصر.

المتغير الداخلي في كل معادلة Endogenous Variable	Eq.	R ²	R̄ ²	F Test	LM Tests		
					LMa	LMh	LMn
الهجرة الخارجية (Mig _t)	1	0.88	0.84	28**	0.51	0.27	0.42
تحويلات العاملين بالخارج (Tr _t)	2	0.81	0.72	14**	0.25	0.68	2.19
الطلب على العمالة (Ld _t)	3	0.97	0.95	1085**	0.07	0.12	0.90
أجر العامل (W _t)	4	0.96	0.94	77**	1.08	0.28	0.81
إجمالي الناتج المحلي (GDP _t)	5	0.99	0.98	605**	4.95*	4.36*	0.62
الإستثمار (Inv _t)	6	0.91	0.89	83**	5.89*	0.33	0.51

(**) تشير إلى المعنوية عند مستوى ٠,٠١.

LMa = إختبار الارتباط الذاتي: "Box-Pierce-Ljung LMa-test".

LMh = إختبار عدم التجانس: "Engel LMh-test".

LMn = إختبار عدم التوزيع الطبيعي: "Jarque-Bera LMn-test".

(*) تحت إختبارات (LM-Tests) تشير إلى وجود مشكلة قياسية بالمعادلة.

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج تحليل نموذج الهجرة الخارجية في مصر.

وزيادة الطلب الكلى للزيادة الإنتاج وتحقيق العمالة الكاملة. وعادة ما تنشأ البطالة نتيجة الطلب غير الكافي والتغيرات الإقتصادية الهيكلية نتيجة تغير التكنولوجيا وتركيب الطلب النهائي على السلع والخدمات، وبالتالي تتلاشى الوظائف والمهارات القديمة بوجود وظائف جديدة، فإذا كان العامل الذى حرم من عملة نتيجة تلك الظروف قادراً ومؤهلاً على مواجهة متطلبات التعليم والمهارة اللازمة للوظائف الجديدة ويمكنه التوطن فى مكان جديد إذا لزم الأمر، فإنه يمكن التغلب على مشكلة البطالة الهيكلية. ويمكن لبرامج تدريب القوى العاملة إمداد العاطلين بالمهارات الجديدة التى يتطلبها سوق العمل.

(٢) دالة تحويلات المصريين العاملين بالخارج:

توضح مؤشرات دالة تحويلات المصريين العاملين بالخارج الواردة بجدول (٢) أن أعداد المهاجرين المصريين للخارج، إجمالي الناتج المحلي، الإستثمارات القومية، سعر الفائدة، وسعر الصرف يشرحوا نحو ٨١% من التغيرات الحادثة فى تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وذلك وفقاً لمعيار معامل التحديد، بينما ترجع باقى التغيرات لعوامل أخرى غير مقيسة بالدالة. ولقد تبين معنوية تلك الدالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ وذلك وفقاً لقيمة إختبار (F).

وتوضح النتائج الواردة بجدول (٣) أن زيادة كل من: إجمالي الناتج المحلي بمليار جنيه،

والإستثمارات القومية بمليار جنيه، وسعر الفائدة بوحدة واحدة، يؤدى الى زيادة تحويلات العاملين

جدول (٣): نتائج تقدير نموذج الهجرة الخارجية في مصر بأسلوب المربعات الصغرى على ثلاث مراحل (3SLS) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦).

(1) دالة الهجرة الخارجية (Mig)			
RHS	Beta	t-test	E
B10	215.3	0.78	-
Tr	12.77	2.82 ^{**}	0.11
Un	55.34	3.69 ^{**}	0.05
Ld	-92.49	-2.62 [*]	-0.89
W	-74.90	-1.67 ^{***}	-0.26

(2) دالة تحويلات العاملين بالخارج (Tr)			
RHS	Beta	t-test	E
B20	362.9	0.34	-
Mig	-0.02	-1.94 [*]	-2.27
GDP	0.11	2.42 [*]	2.29
Inv	0.45	3.12 ^{**}	2.02
IR	1.55	1.57 ^{**}	1.08
ER	-3.67	-4.33 ^{**}	-1.02

(3) دالة الطلب على العمالة (Ld)			
RHS	Beta	t-test	E
B30	11.6	1.17	-
Mig	0.01	3.63 ^{**}	1.04
Con	0.04	2.12 [*]	0.66
W	-0.33	-3.11 ^{**}	-0.12
Inv	0.71	2.64 ^{**}	2.93

(4) دالة أجر العامل (W)			
RHS	Beta	t-test	E
B40	1.3	0.46	-
Mig	0.01	2.22 [*]	1.63
Lpd	0.64	3.49 ^{**}	1.13
Inv	0.14	2.88 ^{**}	0.90
Inf	0.43	2.18 [*]	0.19
U	-0.57	-1.70 ^{***}	-0.47

(5) دالة إجمالي الناتج المحلي (GDP)			
RHS	Beta	t-test	E
B50	312.3	0.41	-
Ld	7.96	2.72 ^{**}	0.42
Inv	2.34	3.96 ^{**}	0.51

(6) دالة الإستثمار (Inv)			
RHS	Beta	t-test	E
B60	279.9	0.99	-
GNP	0.32	3.55 ^{**}	2.00
IR	-4.59	-2.41 [*]	-0.71

حيث:

- RHS: المتغيرات المستقلة في الطرف الأيمن "Right-Hand Side" بكل معادلة.

- Beta: معاملات الانحدار.

- t-test: قيم (t) المحسوبة.

- E: المرونة.

(*)، (**)، (***) تشير إلى المعنوية عند مستوى ٠,٠٥، ٠,٠١، ٠,١٠ على الترتيب.

المصدر: جمعت وحسبت من جداول (١)، (٣)، (٤) بالملحق.

المصريين بالخارج بنحو ٠,١١، ٠,٤٥، ١,٥٥ مليار جنيه على الترتيب، وذلك مع ثبات باقى العوامل الاخرى عند مستوى معين، ولقد بلغت مرونة تلك المتغيرات نحو ٢,٢٩، ٢,٠٢، ١,٠٨ على نفس الترتيب، مما يوضح أن زيادة إجمالي الناتج المحلى والإستثمارات وسعر الفائدة بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة التحويلات بنسبة ٢,٢٩%، ٢,٠٢%، ١,٠٨% على الترتيب. ولذلك يتضح أن زيادة التحويلات أكثر حساسية للزيادة فى إجمالي الناتج المحلى، يليها الإستثمارات.

كما تبين أن زيادة كل من: حجم الهجرة الخارجية بألف مهاجر وسعر الصرف بوحدة واحدة، يؤدي الى إنخفاض تحويلات العاملين المصريين بالخارج بنحو ٠,٠٢، ٣,٦٧ مليار جنيه على الترتيب، وذلك مع ثبات باقى العوامل الأخرى عند مستوى معين، ولقد بلغت مرونة هذان المتغيران نحو -٢,٢٧، -١,٠٢، مما يوضح أن زيادة حجم الهجرة الخارجية وسعر الصرف بنسبة ١% يؤدي إلى إنخفاض التحويلات بنسبة ٢,٢٧%، ١,٠٢% على الترتيب.

وعلى الرغم من أن تلك العلاقة العكسية بين حجم الهجرة الخارجية والتحويلات غير منطقية ومن المفترض أنها لا تتمشى مع المنطق الإقتصادى، إلا أن ذلك قد يوضح طبيعة المهاجر المصرى، من حيث أنه يفضل عدم تحويل مدخراته النقدية للبنوك المصرية من ناحية، وأيضاً وضع قيود من جانب دولة المهجر ذاتها تتعلق بتحويل نسبة معينة من مدخرات العاملين إلى بلادهم وبصورة لا تتمشى ولا تتناسب مع حجم العمالة المهاجرة لتلك الدولة. هذا من ناحية ومن ناحية اخرى قد يكون السبب فى إنخفاض معدل التحويلات هو ارتفاع تكاليف المعيشة بدول المهجر نفسها التى يقطن بها هؤلاء المهاجرون المصريون وبالتالي زيادة إنفاقهم على إستهلاك السلع والخدمات بصورة أثرت على إنخفاض تحويلاتهم. كما قد يكون هناك ثمة سبب آخر هو وجود تحويلات غير رسمية أو غير منظورة من جانب المهاجرين أنفسهم يتم إرسالها إلى مصر ولا يتم إضافتها لرصيد التحويلات.

(٣) دالة الطلب المحلى على العمالة المصرية:

توضح مؤشرات دالة الطلب على العمالة على المستوى القومى فى مصر الواردة بجدول (٢) أن هجرة المصريين للخارج، الإستهلاك القومى، أجر العامل، والإستثمارات القومية، يشرحوا نحو ٩٧% من التغيرات الحادثة فى الطلب على العمالة فى مصر، وذلك وفقاً لمعيار معامل التحديد، بينما ترجع باقى التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة. ولقد تبين معنوية تلك الدالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ وذلك وفقاً لقيمة اختبار (F).

وتوضح النتائج الواردة بجدول (٣) أن زيادة حجم الهجرة الخارجية بنحو ألف مهاجر، الإستهلاك القومى بنحو مليار جنيه، والإستثمارات القومية بنحو مليار جنيه، تؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة بنحو ٠,٠١، ٠,٠٤، ٠,٧١ مليون عامل على الترتيب، ولقد بلغت المرونة لتلك المتغيرات نحو ١,٠٤، ٠,٦٦، ٢,٩٣ على الترتيب، مما يوضح أن زيادة كل من حجم الهجرة الخارجية والإستهلاك والإستثمار بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة بنسبة ١,٠٤%، ٠,٦٦%، ٢,٩٣% لكل منهم على الترتيب، وذلك مع ثبات باقى العوامل الاخرى عند مستوى معين.

ولعل ذلك يعكس مدى أهمية الإستثمارات والإستهلاك باعتبارهما من المتغيرات التى تؤثر على

زيادة الطلب على العمالة، وذلك من منطلق أن الطلب على العمل هو في واقع الأمر طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات.

ولقد تبين أن زيادة أجر العامل السنوى بألف جنيه يؤدي إلى إنخفاض الطلب على العمالة بنحو ٠,٣٣ مليون عامل، وقد بلغت المرونة لذلك المتغير نحو -٠,١٢، مما يوضح أن زيادة أجر العامل على المستوى القومي بنسبة ١% يؤدي إلى إنخفاض الطلب على العمالة بنسبة ٠,١٢%، وذلك مع ثبات باقي العوامل الأخرى عند مستوى معين.

ولتفعيل الطلب على العمالة المصرية في السوق المحلي، فإنه يمكن إستخدام سياسة مالية توسعية بخفض الضرائب لزيادة الإستهلاك وبالتالي إرتفاع الدخل، وزيادة معدلات التشغيل كوسيلة لتقليل معدلات البطالة. ويمكن القول أنه إذا كان الإستهلاك أقل من الدخل فإنه يمكن إستخدام سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب كوسيلة لتنشيط الإقتصاد خلال فترات الكساد، بهدف زيادة الطلب الكلي والدخول وفرص العمل، حيث أن تخفيض الضرائب يؤدي لزيادة مستوى الأسعار وإنخفاض الأجر الحقيقي للعامل، وبالتالي فإن زيادة الطلب الكلي تؤدي لزيادة الناتج ووصول العمالة لحالة التشغيل الكامل. ولكن إذا كان التخفيض الضريبي صغيراً فإن ذلك سوف يؤدي لزيادة الناتج، وزيادة العمالة ولكن ليس لمستوى التشغيل الكامل. وكذلك يتم إستخدام سياسة مالية إنكماشية إذا كان الإستهلاك أكبر من الدخل بتخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب.

ويمكن القول أن الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل يقتضى أن يكون معدل الإنفاق الحكومي القومي كافياً لكي يمتص كل السلع والخدمات المتاحة في السوق، في حين يترتب على إنخفاض الإنفاق الحكومي زيادة مشكلة البطالة الناتجة عن ضعف الرواج الإقتصادي وحالات الكساد والركود في السوق. وعلى النقيض من ذلك فإن زيادة معدلات الإنفاق الحكومي بصورة كبيرة يعنى الضغط على الأسواق من خلال زيادة الإستهلاك والطلب المحلي، مما يؤدي إلى ظهور مشاكل التضخم، وهنا يبرز دور الدولة في مواجهة تلك المشاكل الإقتصادية لضمان تحقيق الإستقرار الإقتصادي.

(٤) دالة أجر العامل:

توضح مؤشرات دالة أجر العامل على المستوى القومي في مصر بجدول (٢) أن حجم الهجرة المصرية للخارج، إنتاجية العامل، الإستثمارات القومية، معدل التضخم، ومعدل البطالة يشرحوا نحو ٩٦% من التغيرات الحادثة في أجر العامل، وذلك وفقاً لمعيار معامل التحديد، بينما ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة. ولقد تبين معنوية تلك الدالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ وذلك وفقاً لقيمة اختبار (F).

وتوضح النتائج الواردة بجدول (٣) أن زيادة كل من: حجم الهجرة المصرية للخارج بنحو ألف مهاجر، إنتاجية العامل بنحو ألف جنيه، الإستثمارات القومية بنحو مليار جنيه، ومعدل التضخم بنحو وحدة واحدة، يؤدي إلى زيادة أجر العامل في السنة بنحو ٠,٠١، ٠,٦٤، ٠,١٤، ٠,٤٣ ألف جنيه على الترتيب، ولقد بلغت المرونة لتلك المتغيرات نحو ٠,٦٣، ١,١٣، ٠,٩٠، ٠,١٩ لكل منها على الترتيب، مما يوضح أن زيادة حجم الهجرة المصرية للخارج، إنتاجية العامل المصري، الإستثمارات، ومعدل التضخم بنسبة ١%

يؤدى إلى زيادة أجر العامل بنسبة ١,٦٣%، ١,١٣%، ٠,٩٠%، ٠,١٩% لكل منهم الترتيب، وذلك مع ثبات باقى العوامل الأخرى عند مستوى معين.

كما تبين أن زيادة معدل البطالة فى مصر بوحدة واحدة يؤدى إلى إنخفاض أجر العامل على المستوى القومى بنحو ٠,٥٧ ألف جنيه، ولقد بلغت مرونة ذلك المتغير نحو -٠,٤٧، مما يوضح أن زيادة معدل البطالة بنسبة ١% يؤدى إلى إنخفاض أجر العامل بنسبة ٠,٤٧% وذلك مع ثبات باقى العوامل الأخرى عند مستوى معين.

ويمكن القول أن السياسة المالية تصبح على درجة عالية من الكفاءة والفعالية إذا نجحت فى خفض تضخم الطلب الإستهلاكى من السلع والخدمات وفى نفس الوقت لا تؤدى إلى تنشيط تضخم التكاليف، فالتضخم له مصدرين، الأول متعلق بجانب الطلب نظراً لزيادة إستهلاك السلع بدرجة أكبر من إنتاجها بشرط وجود عمالة كاملة. والثانى متعلق بجانب العرض، حيث يؤدى زيادة الطلب على عناصر الإنتاج إلى إرتفاع الأجور، وبالتالي تكون زيادة تكاليف الإنتاج سبباً لحدوث التضخم، كما أن عمليات التنمية الإقتصادية غالباً ما تكون مصحوبة بإنتقال العمالة من مكان لآخر وبالتالي زيادة الأجور. وتضخم العرض عادة ما يكون منتشر بالدول النامية، نظراً لأن العمال يطالبون بإستمرار بزيادة أجورهم بعكس الدول المتقدمة التى تكون فيها أجور العمال أساساً مرتفعة وبالتالي لا يطالبون بزيادة الأجور التى يمكن أن تؤدى إلى إرتفاع التكاليف ومن ثم زيادة الأسعار.

ويمكن للسياسة النقدية فى هذا الجانب أن تقوم بدور فعال للتغلب على تلك المشكلة من خلال رفع سعر الفائدة، وبالتالي يقل الإستهلاك فتتخفض الأسعار ويقل التضخم، بينما فى حالة وجود كساد، فيتم خفض سعر الفائدة الذى يعمل على تنشيط الإستثمارات وبالتالي زيادة معدلات الإستهلاك وزيادة الطلب على العمالة، وأيضاً فى فترات التضخم قد يزداد عرض النقود أكثر من اللازم مما يؤدى لحدوث تضخم، لذلك يجب على مخطى السياسة النقدية العمل على خفض عرض النقود لخفض التضخم والبطالة، حيث أن سياسات تثبيت الأسعار أصبحت غير فعالة فى ظل إقتصاديات السوق الحر والذى يتم فيه تحديد الأسعار وفقاً لآليات قوى العرض والطلب.

(٥) دالة إجمالى الناتج المحلى:

توضح مؤشرات دالة إجمالى الناتج المحلى على المستوى القومى فى مصر بجدول (٢) أن عدد العمال والإستثمارات القومية يشرحان نحو ٩٩% من التغيرات الحادثة فى إجمالى الناتج القومى، وذلك وفقاً لمعيار معامل التحديد، بينما ترجع باقى التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة. وتبين معنوية تلك الدالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ وذلك وفقاً لقيمة اختبار (F).

وتوضح النتائج الواردة بجدول (٣) أن زيادة كل من: عدد العمال بنحو مليون عامل والإستثمارات القومية بنحو مليار جنيه، يؤدى إلى زيادة إجمالى الناتج المحلى بنحو ٧,٩٦، ٢,٣٤ مليار جنيه على الترتيب، ولقد بلغت مرونة هذان المتغيران نحو ٠,٤٢، ٠,٥١، مما يوضح أن زيادة كل من عدد العمال والإستثمارات بنسبة ١% يؤدى إلى زيادة إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٠,٤٢%، ٠,٥١% لكل منهما الترتيب، وذلك مع ثبات باقى العوامل الأخرى عند مستوى معين.

(٦) دالة الإستثمارات:

توضح مؤشرات دالة الإستثمارات على المستوى القومى فى مصر بجدول (٢) أن إجمالى الناتج القومى وسعر الفائدة بشرحان نحو ٩١% من التغيرات الحادثة فى الإستثمارات القومية، وذلك وفقاً لمعيار معامل التحديد، بينما ترجع باقى التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة. وتبين معنوية تلك الدالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ وذلك وفقاً لقيمة اختبار (F).

وتوضح النتائج الواردة بجدول (٣) أن زيادة إجمالى الناتج القومى بنحو مليار جنيه يؤدى إلى زيادة الإستثمارات بنحو ٠,٣٢ مليار جنيه، مما يوضح أن زيادة إجمالى الناتج القومى بنسبة ١% يؤدى إلى زيادة الإستثمارات بنسبة ٢,٠٠%، وذلك مع ثبات باقى العوامل الأخرى عند مستوى معين. كما تبين أن زيادة سعر الفائدة بوحدة واحدة يؤدى إلى إنخفاض الإستثمارات بنحو ٤,٥٩ مليار جنيه، مما يوضح أن زيادة سعر الفائدة بنسبة ١% يؤدى إلى إنخفاض الإستثمارات بنسبة ٠,٧١%، وذلك مع ثبات باقى العوامل الأخرى عند مستوى معين.

وجدير بالذكر أنه قبل بدء برنامج الإصلاح الإقتصادى كان البنك المركزى يتحكم فى سعر الفائدة وكان أقل من معدل التضخم، وذلك يعنى أن سعر الفائدة الحقيقى كان سالباً فأدى ذلك إلى إستمرار حصول شركات القطاع العام على قروض بسعر فائدة منخفض مما جعلها تستمر فى عمليات خاسرة إقتصادياً. ومنذ منتصف الثمانينيات تم تطبيق سياسة نقدية إنكماشية من خلال رفع سعر الفائدة وتخفيض قيمة العملة الوطنية وإستخدام السقوف الإئتمانية، ومع بدء برنامج الإصلاح الإقتصادى فى يناير ١٩٩١ تم تحرير سعر الفائدة، حيث أصبح للبنوك حرية تحديد أسعار الفائدة على الودائع والقروض والسلفيات، مما أدى إلى زيادة سعر الفائدة وإقترابه من معدل التضخم، وهذا يعنى بداية ظهور سعر فائدة موجب. وفتح المجال أمام عمليات السوق المفتوحة بإصدار أدون خزانة قصيرة الأجل لتمويل عجز الموازنة العامة بما يحد من التوسع النقدى وإمتصاص السيولة، كما تم تعديل نسبة الإحتياطى بنسبة لا تقل عن ١٥% من إجمالى الودائع، وتعديل نسبة السيولة بحد أدنى ٢٠% بالجنيه المصرى ونحو ٢٥% للعملات الأجنبية، وتم توحيد وتحرير سعر الصرف. ويمكن تصميم سياسات ضريبية مختلفة لتنشيط الاستثمار مثل تخفيض معدلات الضرائب على الشركات وتقديم إعفاءات ضريبية للإستثمار، ولذلك تم إصدار عدة قوانين وقرارات تعمل على تشجيع الإستثمار الخاص، مثل القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، الذى أقر حق المستثمر فى تملك الأراضى والعقارات اللازمة لمباشرة النشاط الزراعى، وإعفاء المشروعات الزراعية من الضرائب لزيادة صادراتها أو تخفيض وارداتها. وصدور قانون موحد للإستثمارات والشركات.

التوصيات :

- يمكن للدراسة الخروج ببعض التوصيات التي يمكن عن طريقها تشجيع الهجرة الخارجية وبالتالي زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج، من ناحية ومواجهة مشكلة هجرة العمالة المصرية المرتدة أو العائدة من الخارج للتغلب على مشكلة البطالة في مصر كالتالي:
- ١- إنشاء لجنة دائمة تشترك فيها كافة الوزارات والهيئات ذات الصلة لتحديد متطلبات الدول الأوروبية من العمالة المطلوبة، وفقا لكل دولة على حدة.
 - ٢- عمل بروتوكولات بين مصر والدول الأوروبية لنقل المهارات وتبادل المعرفة بين مصر والدول المستقبلية للهجرة، وتنسيق إستقرار العمالة بدول المهجر .
 - ٣- إبرام إتفاقيات لتنظيم الهجرة من مصر إلى الدول الأوروبية، لتقليل الهجرة غير الشرعية من ناحية، ولحماية حقوق المصريين المهاجرين في دول المهجر من ناحية أخرى.
 - ٤- دخول القطاع الخاص في مجال تصدير العمالة للدول الأوروبية، مع وضع القوانين المنظمة لهذه العملية، والوقوف على التجاوزات التي تقوم بها شركات التوظيف بالخارج.
 - ٥- تفعيل علاقات مصر الدولية في المجالات الإقتصادية داخل إطار المحيط الإقليمي المصري، وهذا يتطلب تنسيق تلك العلاقات مع دول الجوار مثل ليبيا والسودان.
 - ٦- تسهيل إقامة المصريين بدول المهجر كتجديد جوازات السفر.
 - ٧- تسهيل إجراءات الإستثمار للعمالة المصرية العائدة من الخارج.
 - ٨- تسهيل عملية التحويلات المالية للمهاجرين وتقليل تكلفتها.
 - ٩- إتباع سياسة نقدية توسعية بتخفيض سعر الفائدة، مما يؤدي لزيادة الإستثمار وبالتالي زيادة الدخل والإستهلاك وزيادة الطلب المحلي على العمالة المصرية وإنخفاض معدل البطالة.

الملخص

تعتبر هجرة العمالة المصرية إلى الخارج أحد التغيرات التي طرأت على هيكل بنيان الإقتصاد المصرى خلال النصف الثانى من القرن العشرين، ولقد تركزت هجرة العمالة المصرية بصفة رئيسية فى سوق العمل الخليجى بالدول النفطية فى غضون الثورة النفطية الهائلة التى شهدتها المنطقة منذ السبعينيات، بالإضافة إلى الهجرة لبعض الدول العربية والأوربية الأخرى بهدف الهجرة المؤقتة، والأخرى إلى أمريكا وكندا وأستراليا بهدف الهجرة الدائمة.

لا شك أن هجرة العمالة المصرية للخارج أمراً من شأنه أن يحدث تغيرات واختلالات هيكلية فى سوق العمل المحلى فى مصر، ولذلك تمثلت مشكلة الدراسة فى طبيعة الآثار الإقتصادية المترتبة على هجرة العمالة المصرية للخارج، والتغيرات التى طرأت على تحويلات المصريين العاملين بالخارج. ولقد إستهدفت الدراسة التعرف على الآثار الإقتصادية للهجرة الخارجية وأهم المتغيرات المؤثرة على هيكل الهجرة الخارجية للعمالة المصرية، وتطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

ولقد ناقشت الدراسة تطور الهجرة الخارجية من مصر، حيث تبين تناقص حجم الهجرة الدائمة، كما تبين أيضاً وجود زيادة فى حجم الهجرة المؤقتة، ولقد تبين أن نسبة الهجرة المصرية المؤقتة للدول العربية تمثل نحو ٩٥,٤% من إجمالى الهجرة المؤقتة لعام ٢٠٠٦، حيث تبين أن السعودية إحتلت المرتبة الأولى فى إستيعاب العمالة المصرية المهاجرة، يليها الكويت والأردن والإمارات. كما تبين أن أكبر تحويلات للمصريين العاملين بالخارج من الولايات المتحدة الأمريكية، وتأتى فى المرتبة الأولى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦) وهى تساهم بنسبة تفوق ثلث قيمة التحويلات. وإحتلت تحويلات المصريين من السعودية المرتبة الثانية منذ عام ٢٠٠٠، وحتى عام ٢٠٠٤. كما إحتلت التحويلات من الكويت المرتبة الثانية عامى ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ بنسبة تمثل نحو ١٨,٣٣%، ١٨,٤٠% من إجمالى التحويلات المصريين، كما إحتلت التحويلات من ليبيا المرتبة الأخيرة خلال الفترة المذكورة.

وقد أوضحت نتائج تقدير نموذج الهجرة المصرية للخارج أن زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج وزيادة عدد المتعطلين تودى إلى زيادة حجم الهجرة الخارجية. بينما تبين أن زيادة الطلب المحلى على العمال وزيادة الأجر السنوى للعامل تودى إلى إنخفاض حجم الهجرة الخارجية.

وقد أوصت الدراسة بتشجيع الهجرة الخارجية من خلال توظيف وتفعيل علاقات مصر الدولية داخل إطار المحيط الإقليمى وتنسيق العلاقات مع دول الجوار مثل ليبيا والسودان، وفتح أسواق جديدة للهجرة وتسهيل إقامة المصريين بدول المهجر.

الملحق

جدول (١): تطور هجرة المصريين العاملين بالخارج خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦).

السنة	هجرة دائمة مهاجر	هجرة مؤقتة ألف مهاجر	إجمالي المهاجرون ألف مهاجر
1990	548	1920	1920.55
1991	1156	1541	1542.16
1992	1209	1358	1359.21
1993	831	1415	1415.83
1994	1072	1463	1464.07
1995	1848	1501	1502.85
1996	1253	1546	1547.25
1997	1000	1633	1634.00
1998	882	1788	1788.88
1999	733	1809	1809.73
2000	590	1900	1900.59
2001	764	1850	1850.76
2002	681	1830	1830.68
2003	310	1875	1875.31
2004	378	1910	1910.38
2005	456	2007	2007.46
2006	396	2021	2021.40
متوسط	829.82	1727.47	1728.30

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء "الهجرة الخارجية فى جمهورية مصر العربية" أعداد متفرقة.

جدول (٢): تطور بعض متغيرات نموذج الهجرة المصرية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦).

السنة	تحويلات العاملين بالخارج*	إجمالي الناتج المحلي	إستثمارات قومية	إستهلاك قومي	سعر الفائدة	سعر صرف
	مليار جنية	مليار جنية	مليار جنية	مليار جنية	%	جنيه/دولار
1990	7.51	174.08	48.18	135.77	12.28	3.28
1991	14.97	198.19	49.00	169.37	12.05	3.32
1992	17.53	213.50	47.81	181.72	11.83	3.35
1993	16.31	224.96	55.24	191.74	11.60	3.39
1994	15.52	254.60	61.34	217.14	11.38	3.40
1995	12.89	272.24	69.77	238.70	11.15	3.39
1996	9.30	290.36	80.49	257.65	10.93	3.39
1997	13.63	295.14	67.88	249.60	10.70	3.39
1998	11.70	295.88	67.04	252.45	10.47	3.40
1999	10.57	315.67	64.45	273.60	10.25	3.45
2000	12.45	323.74	61.90	285.44	10.02	3.85
2001	16.77	333.88	63.57	292.58	9.95	4.50
2002	16.83	358.53	62.51	318.49	9.87	6.03
2003	15.31	403.40	70.33	356.35	9.75	6.19
2004	20.68	420.65	80.11	366.83	9.62	5.77
2005	23.15	469.66	93.54	405.70	9.55	5.75
2006	23.44	528.35	120.27	445.87	9.33	5.69
متوسط	15.21	316.05	68.44	272.88	10.63	4.21

المصدر:

* البنك المركزى المصرى "النشرة الاقتصادية الإحصائية" أعداد متفرقة.

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء "الهجرة الخارجية فى جمهورية مصر العربية" أعداد متفرقة.

** المتغيرات القيمية محسوبة بالأسعار الثابتة (١٠٠=١٩٩٩).

جدول (٣): تحويلات المهاجرون المصريون العاملون بالخارج بالمليون جنيه وفقاً للأسعار الجارية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦).

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الولايات المتحدة	4719.6	5766.9	6350.3	6415.5	9315.9	8626.2	9141.5
الكويت	1000.4	2270.8	1574.1	1187.1	3389.1	5249.8	5569.7
السعودية	3065.9	3747.7	3926.9	3693.1	4173.1	4413.5	4631.3
الامارات	1358.6	2107.9	1875.0	1609.8	2137.4	4147.3	4147.0
دول أخرى	344.7	516.4	747.8	817.0	1031.9	1187.9	1271.3
المانيا	434.7	537.5	779.3	757.0	1325.8	1128.7	1180.5
إنجلترا	430.7	699.8	767.6	709.0	974.4	838.6	877.8
سويسرا	474.3	723.4	604.8	528.3	590.7	814.1	817.3
قطر	199.8	273.9	300.2	266.8	367.0	620.1	696.2
إيطاليا	155.7	195.5	299.0	371.3	430.8	307.2	363.2
فرنسا	219.6	285.4	391.8	366.1	395.2	283.3	333.0
البحرين	57.2	327.0	147.3	41.0	60.4	267.4	272.4
لبنان	65.7	62.1	111.4	84.3	118.5	157.0	211.9
عمان	49.5	68.2	92.2	89.5	105.8	141.7	181.6
هولندا	74.3	72.4	138.7	211.3	149.0	109.8	141.1
اليابان	63.0	51.9	55.7	21.9	113.9	97.3	121.1
أسبانيا	14.0	20.5	66.2	36.4	71.3	86.5	111.4
اليونان	25.2	31.4	48.9	48.5	66.7	78.5	110.9
كندا	27.9	35.6	51.4	50.2	74.2	64.9	60.5
ليبيا	11.7	18.1	9.9	15.6	12.1	19.9	30.3
الإجمالي	12792.2	17812.4	18338.5	17319.7	24903.3	28639.6	30270.0

المصدر: البنك المركزي المصري "النشرة الإقتصادية" أعداد متفرقة.

جدول (٤): تطور عدد السكان وقوة العمل والبطالة وأجر وإنتاجية العامل في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦).

السنة	عدد السكان مليون نسمة	قوة العمل مليون عامل	عمالة قومية مليون عامل	عدد المتعطلين مليون عاطل	أجر عامل قومي ألف جنية	إنتاجية عامل قومي ألف جنية	معدل بطالة قومية %
1990	54.44	14.8	13.38	1.38	4.31	13.01	9.38
1991	55.89	15.1	13.74	1.40	4.55	14.42	9.24
1992	54.45	15.6	14.01	1.56	4.85	15.24	10.02
1993	55.70	16.0	14.44	1.58	5.08	15.58	9.85
1994	56.90	16.5	14.88	1.57	5.47	17.11	9.56
1995	58.20	16.8	15.34	1.47	5.77	17.75	8.76
1996	59.44	17.0	15.83	1.14	5.94	18.35	6.74
1997	60.71	17.3	16.15	1.13	6.01	18.28	6.53
1998	61.99	17.6	16.57	1.06	6.13	17.86	6.02
1999	63.31	18.2	17.00	1.23	6.34	18.57	6.75
2000	64.65	18.9	17.34	1.56	6.51	18.67	8.26
2001	64.63	19.3	17.67	1.67	6.64	18.89	8.61
2002	65.77	19.9	18.08	1.80	6.80	19.83	9.05
2003	67.31	20.4	18.51	1.85	6.91	21.80	9.10
2004	68.65	20.9	19.00	1.87	6.79	22.14	8.95
2005	70.00	21.8	19.54	2.25	6.90	24.04	10.33
2006	71.35	22.9	20.12	2.76	6.89	26.26	12.06
متوسط	61.96	18.18	16.56	1.60	5.99	18.69	8.78

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "الكتاب الإحصائي السنوي" أعداد متفرقة.

المراجع

- (١) البنك الأهلي المصرى "النشرة الإقتصادية" أعداد متفرقة.
- (٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء "أوراق ندوة الهجرة الخارجية وإستراتيجيتها" نوفمبر، ١٩٩٧.
- (٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء "الهجرة الخارجية فى جمهورية مصر العربية" أعداد متفرقة.
- (٤) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء "تنمية وإستخدام وهجرة القوى البشرية" ديسمبر، ١٩٨٨.
- (٥) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء "قطاع التعبئة العامة" بيانات غير منشورة.
- (٦) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء "مسح الهجرة الخارجية وإستراتيجيتها فى جمهورية مصر العربية" مارس، ١٩٩٧.
- (٧) مجلس الشورى "دور التدريب فى مواجهة آليات السوق الحر ومتطلبات السوق العالمى" لجنة تنمية القوى البشرية والإدارة المحلية، ١٩٩٩.
- (٨) مجلس الشورى "سياسة تدريب القوى العاملة" سلسلة تقارير مجلس الشورى، لجنة الإنتاج الصناعى والطاقة والقوى العاملة، ١٩٩٢.
- (٩) مجلس الشورى "هجرة العمالة المصرية إلى الخارج" سلسلة تقارير مجلس الشورى، لجنة خاصة، ١٩٩٢.
- (١٠) مجلس الوزراء "الهجرة المصرية إلى أوروبا - الواقع والتحديات" مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، مصر، يناير، ٢٠٠٦.
- (١١) وزارة التنمية الإقتصادية "خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية" أعداد متفرقة.
- (12) Box, George & Pierce D. "Distribution of Residual Autocorrelations in Autoregressive Integrated Moving Average Time Series Models" *J. Am. Stat. Assoc.*, Vol. 65, 1970; 1509-1526.
- (13) Engle, Robert "Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of Variance of United Kingdom Inflation" *Econometrica*, Vol.50, July, 1982; 987-1007.
- (14) Jarque, C. & Bera A. "A Test for Normality of Observations and Regression Residuals" *Inter. Stat. Rev.*, Vol. 55, 1987; 163-172.
- (15) Marquardt, D. & Snee R. "Ridge Regression in Practice" *Am. Stat.*, Vol. 29, No. 1, 1975; 3-20.
- (16) Newey, Whitney & Kenneth West "A Simple Positive Semi-Definite, Heteroskedasticity and Autocorrelation Consistent Covariance Matrix" *Econometrica*, Vol. 55, 1987; 703-708.
- (17) Pagan, Adrian "A Generalized Approach to the Treatment of Autocorrelation" *Australian Economic Papers*, Vol. 13, 1974; 267-280.

The Economic Impacts for the Labor Emigration in Egypt

Dr. Soad Sayed Mahmoud Dr. Emad Abd Elmessih Shehata
Senior Researcher Senior Researcher
Agricultural Research Center
Agricultural Economic Research Institute

Summary

Egyptian labor emigration is considered one of the changes, that led to the structural distortions in the domestic labor market in Egypt, the countries gulf were the main source of the Egyptian labor temporal emigration, while the USA, Canada, and Australia were the main source of the permanent emigration from Egypt. After the first gulf war, the Egyptian economy faced labor immigration.

The study research problem, handled nature of the economic changes as a result of Egyptian labor emigration, so objective of the study is to explore the economic impacts for labor emigration, and the most variables affecting this emigration, and the trends of the workers' remittances.

The study used the regression analysis, i.e., simple regression, and simultaneous equations system by three stages least squares (3SLS), through the period (1990-2006), and took with considerations autocorrelation, heteroscedasticity, non normality, and multicollinearity problems.

The results indicated that there was a statistical significance decreasing in the permanent emigration, and there was a statistical significance increasing in the temporal emigration. Saudi Arabia captured the most Egyptian emigration, also, Kuwait, and Jordan. In general the whole emigration increased significantly during the period of the study. Workers' remittances from USA captured more than the third part during the period (2000-2006). Emigration model was estimated by (3SLS) with Newey-West's generalized method of moments (GMM). The results indicated that, increasing workers' remittances and unemployed led to increase emigration, while increasing the demand for domestic labor and the annual labor wage have an effect for decreasing emigration.

Finally, some recommendation were mentioned, for encouragement emigration, i.e., activating and establishment the international relationships between Egypt and the neighboring countries, a diplomatic effort for emigration stabilization abroad, the search of new labor market in other countries. Also some recommendation with respect to immigration, i.e., simplification investment procedures, encouragement the industries that have an intensive human labor, and activating the training role that agree with the labor market requirements, for developing the human resources.